

البر في حين لا يجبر وتبطل المزارعة بموت
احدهما اي اذ مات احد المتعاقدين بطلت
المزارعة فلو دفعها الي ثلاث سنين فلما نبتت
الزرع في السنة الاولى ولم تحصد ثم مات
رب الارض في يد المزارع يستحصد الزرع
ويقسم بالشرط وينتقض المزارعة في الستين
الباقيتين ولو مات رب الارض قبل المزارعة
بعدها اكره الارض وحفر لا يبار انتقضت
المزارعة ولا شيء للعامل بمقابلة عمله فاذا
فسخت المزارعة بدين اي تقبل فادج نحو
صاحب الارض فاحتاج الي بيعها جازييع
الارض وفسخ الاجارة ثم قيل لا بد للفسخ من
القضا والرضاع علي روايات الزيادات
وقيل لا يحتاج الي ذلك وهو رواية كتاب
المزارعة كذا في شرح الاصيل فان مضت

المدة

المدة وزرع لم يدارك فعلي المزارع مثل
ارضه حتي يدرك ويستحصد ونفق الزرع
عليه مما بقدر حقوقهما كاجر الحصاد بالفسخ
والضم لغتان والرقاع بالفسخ والكسر لغته وهو
ان يرفع الزرع الي البيزر بعد الحصاد والديا
سة وهو يوطا الزرع بقوائم الدواب والندرة
فان شرطاه علي العامل فسدت المزارعة
وروي اصحاب الامالي عن ابي يوسف انه
يجوز اذا شرطاه والاصل انه اذا شرط في المزا
رعة ما هو من اعمالها لا يفسد كتاب
المساقاة والمناسبة بين الكتابين ظاهرة
ثم هي مفاعلة من السقي وهي المعاملة وفي
الشرعية هي معاقدة وفتح الاسرار الي من
يعمل فيها الي ان التمريض ما هو كالمزارعة
حكما وخلافا وشرطا فان حكم المساقاة